

دائرة الاحصاء والابحاث
قسم الاقتصاد الكلي

البنك المركزي
العراقي

CBI

التقرير السنوي عن
دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في
ادارة التضخم لعام 2018

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>



البنك المركزي العراقي

دائرة الإحصاء والأبحاث

التقرير السنوي عن

دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام

2018

Role of monetary policy of the Central Bank of
Iraq in inflation management

Annual Report 2018

Statistics & Research Department

<http://www.cbi.iq>

رقم الصفحة	محتويات التقرير
	تطورات البيئة التضخمية الكلية في الاقتصاد العراقي
1	- اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق
5	-خفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الاجمالي
7	-معامل الاستقرار النقدي
8	الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي
9	التضخم المستورد
	دور السياسة النقدية في استهداف سعر الصرف وسعر الفائدة وضبط التضخم
12	- تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة
12	- سعر الصرف وفجوة سعر الصرف
14	- العلاقة بين سعر السياسة والتضخم
15	- سرعة تداول النقود
	التنبؤ بالتضخم
17	- الافاق المستقبلية لمعدلات التضخم في العراق
17	- السيناريو الاول
18	- السيناريو الثاني
19	- السيناريو الثالث



اهتم الفكر الاقتصادي خلال عقدي التسعينات والسنوات الأولى من الألفية بدراسة وتحليل التغيرات التي شهدتها ظاهرة التضخم عبر الفترات الزمنية المختلفة حيث اشارت الدراسات الى ان التضخم كظاهرة قد شهد بعض التغيرات الديناميكية في عدد من الاقتصادات المتقدمة والنامية بداية من منتصف عقد الثمانينات مع اتساع نطاق العولمة وما نتج عنها من تزايد المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة وتركز عمليات الإنتاج للمناطق الأقل كلفة بما ساهم في خفض مستويات الأسعار وانخفاض مستويات جمود الأسعار والأجور وتحسن السياسات المالية باتجاه خفض مستويات العجز المالي واتجاه معدلات التضخم لان تكون اقل من حيث الاستمرارية عبر الزمن بسبب تراجع الأهمية النسبية لمكون التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب بسبب فاعلية السياسة النقدية في استهداف التضخم في عدد من الدول ،فيما انخفضت مستويات تأثير معدلات التضخم بصدمات جانب العرض نظرا لارتفاع مستويات مرونة استجابة الاقتصادات المختلفة لصدمات أسعار السلع الأساسية نتيجة التركيز على تطوير بدائل للعديد من السلع ومن أهمها سلع الطاقة . وكذلك انخفاض مستويات تأثير التضخم بالتغيرات في فجوات الناتج نتيجة تزايد الأهمية النسبية لبعض المحددات الأخرى المفسرة وعلى رأسها متغير توقعات التضخم .

اتسم العام 2018 بارتفاع معدل التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة والنامية على الرغم من التباين الحاصل في أسعار السلع الرئيسية المتمثل بالارتفاع الحاصل في أسعار الطاقة مقابل الانخفاض الحاصل في أسعار الغذاء، فيما لا يزال التضخم الأساس مستبعدا منه (الغذاء والطاقة) دون المستويات المستهدفة من قبل البنوك المركزية في معظم الاقتصادات المتقدمة باستثناء التضخم المفرط في فنزويلا ، حيث اقترب معدل التضخم الأساس من مستواه المستهدف عند الـ (2%) في الولايات المتحدة ،فيما تجاوز الـ (2%) بقايل في المملكة المتحدة للنصف الأول من عام 2018 وهو اقل من المعدل المسجل في العام السابق وذلك بسبب الانحسار التدريجي لأثار التراجع الكبير في قيمة الجنيه الإسترليني خلال عامي 2016-

2017 على الأسعار المحلية ، فيما سجل ما نسبته (1%) و(0.3%) في كل من منطقة اليورو واليابان.

وتواصل مجموعة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية احتواء التضخم الأساس ليسجل (2%) في الصين و(2.5%) و(3.5%) في كل من البرازيل والمكسيك على التوالي وسجل اقل من (2%) في روسيا.

وعلى صعيد الدول العربية وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي سجل معدل التضخم (11.4%) عام 2018 ويتوقع ان يسجل (8.3%) عام 2019 متأثراً بعدد من العوامل الداخلية المتعلقة بالزيادة في مستويات الطلب الكلي مع تحسن الأداء الاقتصادي الى جانب إجراءات الدعم المتبعة وإجراءات خاصة متعلقة بفرض الضرائب ورفع الرسوم الكمركية وعوامل خارجية تتمثل بالاتجاه التصاعدي لأسعار النفط العالمية الى جانب رفع أسعار الفائدة العالمية ، الامر الذي سيدعم قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى ويؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من الخارج .

اما بخصوص الاقتصاد العراقي فقد شهد خلال هذا العام استقراراً واضحاً في المستوى العام للأسعار تمثل بمعدل تضخم أساس بلغ (0.2%) مقابل (0.6%) للعام السابق 2017 ، عكس نجاح السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي وقدرتها التمكينية على احتواء التضخم وتوفير استقرار عالٍ في سوق الصرف وعليه فأن التوقعات التضخمية التي يولدها سعر الصرف انعكست في استقرار المستوى العام للأسعار ، فبحسب مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عموم العراق لهذا العام تراجعت معدلات نمو خمس مجاميع سلعية مقارنة بعام 2017 مقابل ثبات معدل النمو في مجموعة واحدة وارتفاع متباين في المجاميع السلعية الأخرى الداخلة ضمن سلة المستهلك .



البنك المركزي العراقي

الفصل الاول

تطورات البيئة التضخمية الكلية في الاقتصاد العراقي

Developments of the overall inflationary environment in the
Iraqi economy

أولاً:- اتجاهات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعامي 2017-2018

أظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لهذا العام كمؤشر للتضخم ارتفاعاً ضئيلاً في معدل نموه ليبلغ (0.4 %) مقابل (0.2 %) للعام السابق، ليسجل (104.7) نقطة عام 2018 مقابل (104.3) نقطة عام 2017، فيما سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعد الاستبعاد، أي الرقم القياسي لأسعار المستهلك مستبعداً المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة (الخضر والفواكه) (105.3) نقطة عام 2018 مقابل (105.1) نقطة عام 2017، أي بزيادة بلغت (0.2 %) مقابل (0.6 %) عام 2017. وعند مقارنة المكونات الرئيسية للرقم القياسي لعام 2018 مع العام السابق، يتضح أن هناك ارتفاعاً في (6) مجموعات، مقابل انخفاضاً في (5) مجموعات، وثبات النمو في مجموعة واحدة، وفيما يلي تحليلاً مفصلاً لتطورات معدلات التضخم لعام 2018 مقارنة بعام 2017 وبحسب المجاميع السلعية، جدول رقم (1).

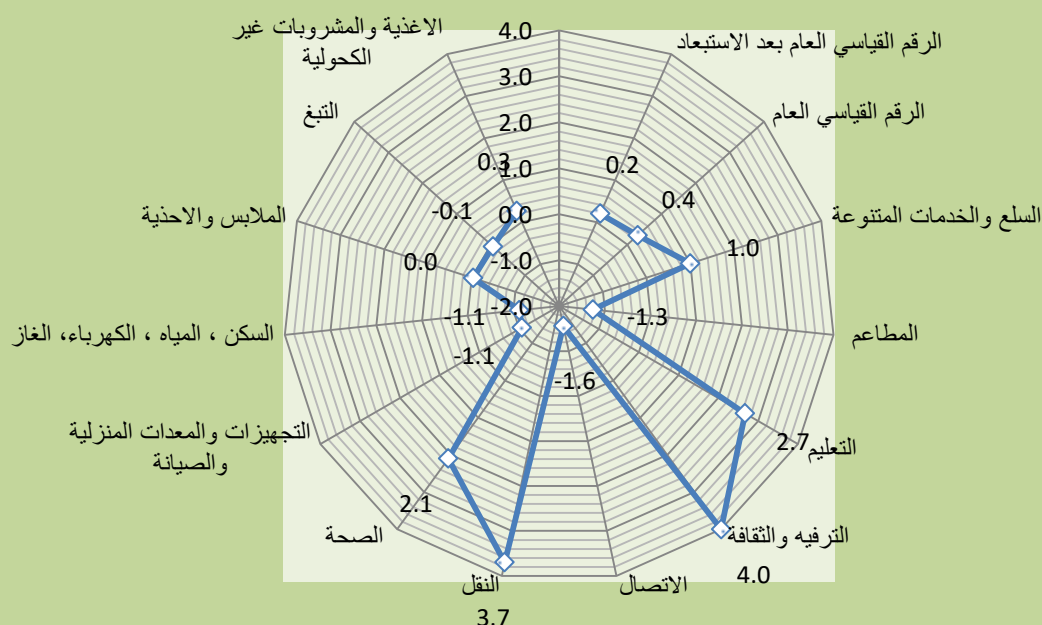
1- تطورات معدل التضخم حسب المجاميع السلعية لعام 2018 مقارنة بعام 2017.

سجلت مجموعة (الترفيه والثقافة) أعلى معدل تضخم خلال هذا العام ليبلغ (4.1 %) ويعود ذلك بالدرجة الأساس الى زيادة عدد الشركات السياحية والتنافس فيما بينها في تقديم عروض تفاضلية للمستهلك تخص اسعار الرحلات السياحية المنظمة داخل وخارج العراق تليها مجموعة النقل لتسجل معدل تضخم بلغ (3.6 %) وذلك لارتفاع أجور النقل البري من العاصمة بغداد وإلى بعض المحافظات وإلى دول الجوار وسجلت مجموعة التعليم معدل تضخم بلغ (2.7 %) ويعود ذلك الى ارتفاع أجور التعليم الخاص، إذ ان السعر يصبح هو العامل الأساسي للمنافسة، فيما سجلت مجموعة (الصحة) معدل تضخم بلغ (2.2 %) وهذا يعود الى استمرار ارتفاع أجور الأطباء في العيادات الخاصة والتحاليل في المختبرات الأهلية الى جانب ارتفاع أجور التصوير الشعاعي والسونار والرنين في المستشفيات الأهلية وسجلت مجموعتي (السلع والخدمات المتنوعة والاعذية والمشروبات غير الكحولية) معدلات تضخم بلغت (0.9 %) و (0.3 %) على التوالي.

بالمقابل سجلت مجموعة (الاتصال) أعلى معدل انخفاض بلغت نسبته (1.6 %) والذي يعزى الى توفر البدائل في الحصول على خدمة الانترنت من خلال مكاتب خدمات الانترنت وعروض شبكات الاتصال وبأسعار تتيح للمستهلك اختيار الخدمة وبالسعر المناسب، تليها مجموعة المطاعم إذ سجلت انخفاضاً بنسبة (1.3 %) والذي يعزى إلى زيادة عدد المطاعم في عموم العراق والتنافس الكبير فيما بينها بغية جذب الزبائن من خلال تعديل الأسعار (تخفيضها) بشكل تنافسي كما سجلت مجموعة (التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة) انخفاضاً بنسبة (1.1 %) وذلك بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار الأثاث والتجهيزات بنسبة (2.0 %) والأجهزة المنزلية بنسبة (0.5 %) وسجلت فقرة المياه والغاز والكهرباء انخفاضاً بنسبة (1.1 %) ويعزى ذلك الى الانخفاض الحاصل في فقرتي (الاجار وصيانة وخدمات السكن)

بنسبة (-2.2%) و (-3.5%) على التوالي، فيما لم تشهد فقرة الملابس والاحذية اي تغيير لهذا العام مقارنة بعام 2017.

شكل (1) معدل التضخم لعام 2018 مقارنة بعام 2017



جدول (1)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق لعام 2018 مقارنة بعام 2017

(2012=100)

ت	القسم / المجموعة الرئيسية / المجموعة الفرعية	معدل عام 2017	معدل عام 2018	معدل التضخم لعام 2018 %
01	الاغذية والمشروبات غير الكحولية	97.2	97.5	0.3
02	التبغ	121.5	121.4	-0.1
03	الملابس والاحذية	103.1	103.1	0.0
04	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز	116.7	115.4	-1.1
05	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة	98.8	97.7	-1.1
06	الصحة	117.2	119.7	2.1
07	النقل	95.0	98.5	3.7
08	الاتصال	113.0	111.2	-1.6
09	الترفيه والثقافة	86.6	90.1	4.0
10	التعليم	127.9	131.3	2.7
11	المطاعم	111.5	110.1	-1.3
12	السلع والخدمات المتنوعة	103.0	104.0	1.0
00	الرقم القياسي العام	104.3	104.7	0.4
	الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد	105.1	105.3	0.2

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

2- التغيرات الفصلية في الرقم القياسي لاسعار المستهلك لعامي 2017-2018

تحتل التغيرات الفصلية أهمية كبيرة في التحليل الاقتصادي لانعكاسات تأثيراتها على أسعار السلع والخدمات ويتبين من الجدول (2) بعد تحليل المجاميع السلعية بحسب اوزانها ، ان أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية سجلت انخفاضا خلال الفصلين الأول والثاني بنسبة (1.2%-) ، (1.1%-) على التوالي ، الا انها ارتفعت خلال الفصل الثالث بنسبة بسيطة بلغت (0.8%) لتعود لترتفع وبشكل ملحوظ خلال الفصل الرابع بنسبة (2.6%) قياسا بالعام السابق 2017 ويعزى ذلك الارتفاع بالدرجة الأساس الى حلول عيد الأضحى المبارك (موسم الاضاحي) وحلول شهر محرم الحرام الى جانب تطبيق التعرفة الكمركية الجديدة ومن التغيرات الأخرى ذات الأهمية في تقرير اتجاه تقلبات الرقم القياسي العام هي فقرة (السكن ،المياه، الكهرباء ،الغاز) ، إذ سجلت ارتفاعا خلال الفصل الأول من عام 2018 بنسبة (0.2%) ،الا انها سجلت انخفاضا خلال الفصول الثلاثة الأخرى بنسبة (0.8%-) ، (1.9%-) ، (2.1%-) على التوالي، فيما كانت قد سجلت ارتفاعا لكل فصول عام 2017 ويعود ذلك الانخفاض الى تراجع الطلب على الدور المعروضة للإيجار سيما بعد عودة النازحين الى مناطق سكنهم وتوفر القروض السكنية المعروضة من قبل المصارف العاملة في البلد الى جانب القروض المقدمة من قبل صندوق الإسكان و الممول من خلال مبادرة البنك المركزي العراقي .اما بخصوص أسعار النقل فيلاحظ استمرار ارتفاع أسعاره منذ الفصل الثاني من عام 2017 لغاية الفصل الرابع 2018 ،اذ سجل أعلى نسبة ارتفاع خلال الفصل الثالث ،اذ بلغت (6.2%) وذلك لحلول موسم الصيف وازدياد عدد الرحلات السياحية خارج وداخل البلد ،فما سجلت نسبة الارتفاع (3.5%) وذلك لانتهاء موسم الاجازة وحلول موسم الخريف .

سجلت مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة انخفاضا واضحا خلال الفصول الأربعة من هذا العام واستمرارا للانخفاض الفصلي المسجل للعام السابق 2017، اذ سجلت (1%-) ، (0.3%-) ، (1.2%-) ، (1.2%-) على التوالي ويعزى ذلك الى اغراق السوق بالأثاث والأجهزة المنزلية من الثلاجات والغسالات وأجهزة التبريد الى غيرها من الأجهزة والسجاد والمنسوجات والمفروشات.

وشهدت أسعار الملابس والأحذية ارتفاعا خلال الفصلين الأول والثاني من هذا العام وبنسبة (0.2%) و(1.3%) قياسا بالعام السابق وذلك يعود بالدرجة الأساس الى ارتفاع أسعار الأحذية النسائية الشتوية والملابس الرجالية والنسائية الشتوية، فيما سجلت انخفاضا للفصلين الثالث والرابع وبنسبة (0.2%-) و(1.4%-) وذلك لحلول موسم الصيف الى جانب اغراق السوق بهاتين السلعتين.

وسجلت التغيرات الفصلية لمجموعة الصحة لهذا العام ارتفاعا مستمرا ومكملا للارتفاع الحاصل في جميع فصول عام 2017 وبنسب (1.5%) ، (2.1%) ، (2%) ، (2.8%) على التوالي ويعود ذلك الى ارتفاع اجور الأطباء في العيادات والمستشفيات الخاصة وارتفاع الأجور في المختبرات وارتفاع أسعار الادوية.

اما مجموعة الاتصال فقد بدت الصورة فيها أكثر وضوحا في التغيرات الفصلية عامي 2017 و2018 حيث سجلت انخفاضا واضحا خلال الفصول الأربعة قياسا بالعام السابق

2017 وبنسب بلغت (1%-)، (0.4%-)، (2%-)، (2.8%-) على التوالي ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى انتشار خدمات الانترنت وبأسعار تفضلية وتوفر عروض شبكات الاتصال.

سجلت التغيرات الفصلية في مجموعة الترفيه والثقافة انخفاضا واضحا خلال الفصلين الأول والثاني من هذا العام قياسا بالعام السابق 2017 وبنسب (1.5%-)، (1%-) ويعود ذلك الى حلول موسم الشتاء وتراجع الطلب على الرحلات السياحية داخل وخارج البلد، فيما سجلت ارتفاعا واضحا خلال الفصلين الثالث والرابع وبنسب بلغت (8%) و(10.8%) قياسا بالعام السابق ويعود ذلك الى حلول كل من موسم الصيف وموسم الأعياد (ميلاد السيد المسيح وراس السنة الميلادية).

وشهدت التغيرات الفصلية في مجموعة المطاعم خلال هذا العام قياسا بالعام السابق انخفاضا واضحا وطوال الفصول الأربعة وبنسب بلغت (0.2%-)، (0.7%-)، (1.7%-)، (2.4%-)، ويعزى ذلك الى عروض الأسعار التنافسية للمأكولات وانتشار خدمات توصيل الطعام من قبل المطاعم (الدفري) .

اما أسعار مجموعة التعليم فقد سجلت ارتفاعا طوال فصول السنة باستثناء الفصل الثالث وذلك يعود الى حلول العطلة الصيفية للطلاب، حيث سجلت انخفاضا بنسبة (1.4%-) قياسا بالعام السابق.

اما بخصوص مجموعة التبغ فقد سجلت ارتفاعا طفيفا خلال الفصلين الأول والثاني وبنسب بلغت (0.2%) و(0.4%) قياسا بالعام السابق، فيما سجلت انخفاضا خلال الفصلين الثالث والرابع وبنسب (0.3%-) و(0.5%-) على التوالي ويرتبط الارتفاع والانخفاض في هذه المجموعة بعوامل العرض والطلب.

جدول (2)

التغيرات الفصلية للرقم القياسي لعامي 2017-2018

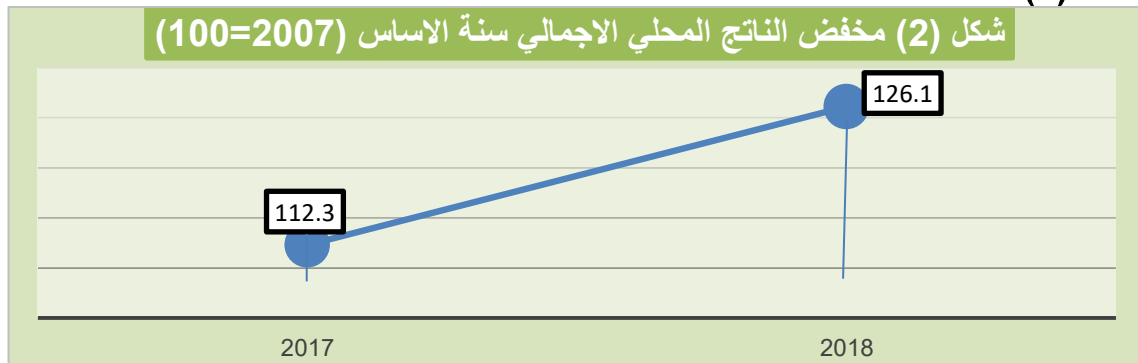
فصول عام 2018				فصول عام 2017				الوزن	الفقرات
الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول		
2.6	0.8	-1.1	-1.2	-1.7	-2.8	-1.2	-2.7	29.605	الأغذية والمشروبات غير الكحولية
-0.5	-0.4	0.4	0.2	-0.2	-0.2	1.8	6	0.615	التبغ
-1.4	-0.2	1.3	0.2	0.1	-0.3	-0.1	0	6.472	الملابس والاحذية
-2.1	-1.9	-0.8	0.2	3.4	3.8	2.2	0.7	25.359	السكن، المياه، الكهرباء، الغاز
-1.6	-1.2	-0.3	-1	-1.4	-1.7	-1.8	-2	6.524	التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة
2.8	2	2.1	1.5	0.9	0.9	1	1.2	4.142	الصحة
3.5	6.2	4.7	0.1	0.2	0.1	0.1	-0.2	15.185	النقل
-2.8	-2	-0.4	-1	-1.3	-1.4	-1.2	-0.4	3.109	الاتصال
10.8	8	-1.3	-1.5	-3.1	-3.1	-5.8	-5.9	1.998	الترفيه والثقافة
3.2	-1.4	3.2	2.9	14.2	21.9	21.8	22	0.922	التعليم
-2.4	-1.7	-0.7	-0.2	0.6	-0.2	-0.8	-0.6	1.527	المطاعم
-0.6	-0.3	2.2	2.4	1.7	0.6	0.8	2.9	4.542	السلع والخدمات المتنوعة

المصدر : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

ثانياً: المخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي في العراق لعام 2018 مقارنة بعام 2017

يعد المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي من الأرقام القياسية التي يعتمد عليها كمؤشر شامل لقياس التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار فهو يمثل الأسعار الحقيقية موزونة بسلة متحركة من السلع في الوقت الذي نجد فيه الرقم القياسي لا أسعار المستهلك يتحرك بسلة ثابتة من السلع عند اعتماد الأوزان المطلوبة لتقدير ذلك الرقم ، بعبارة أخرى فإن المخفض الضمني الذي هو حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لا يعد رقماً قياسياً خالصاً للأسعار بأوزان ثابتة فهو خليط من التغيرات السعرية والتغيرات الكمية في ان واحد لاسيما عند اعتماد السلاسل الزمنية في احتسابه وبالتالي فهو يعكس التغير الذي يطرأ على أسعار كافة السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية ام وسيطة ام إنتاجية، كما انه يضم أسعار الجملة والمستهلك معا ، وهو يتأثر بدرجة كبيرة بأسعار النفط كونه يشكل نسبة مهمة من القيمة المضافة ، الامر الذي يولد فجوة بين احتساب التضخم عن طريق المخفض وبين احتساب التضخم عن طريق الأرقام القياسية لأسعار المستهلك .

يشير الجدول رقم (3) الى ارتفاع مخفض الناتج المحلي الإجمالي من (112.3) عام 2017 الى (126.1) عام 2018، ويعزى ذلك بالدرجة الأساس الى ارتفاع أسعار النفط الخام ،اذ سجل معدل سعر البرميل (65.6) دولار عام 2018 مقابل (49.3) دولار لعام 2017، الشكل (2) .

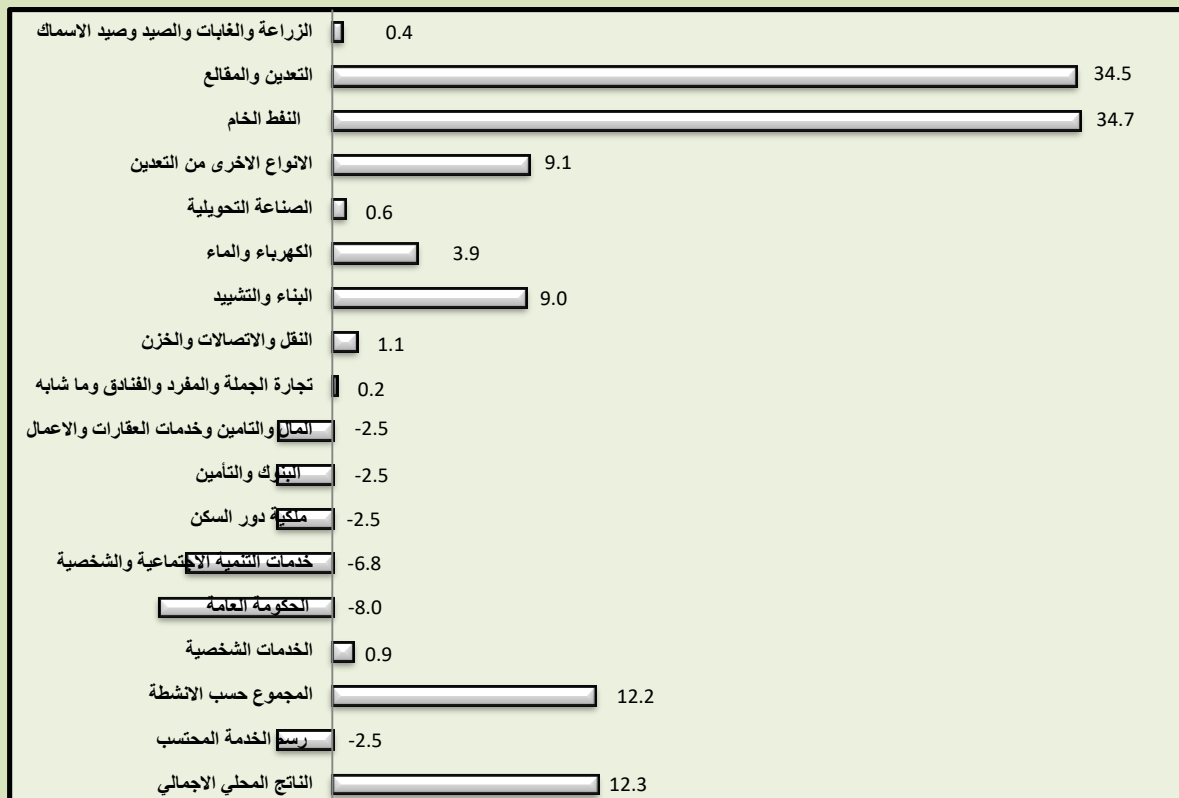


جدول (3) مخفض الناتج المحلي الإجمالي سنة الاساس (100=2007)		
2018	2017	
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دينار)		
251065	225722	بالأسعار الجارية
199129	201059	بالأسعار الثابتة
126.1	112.3	مخفض الناتج المحلي الاجمالي
12.3	—	التغير السنوي (%)
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (مليار دينار)		
133208.1	137057.6	بالأسعار الجارية
71243.9	71470.3	بالأسعار الثابتة

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء

مخفض الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2018.

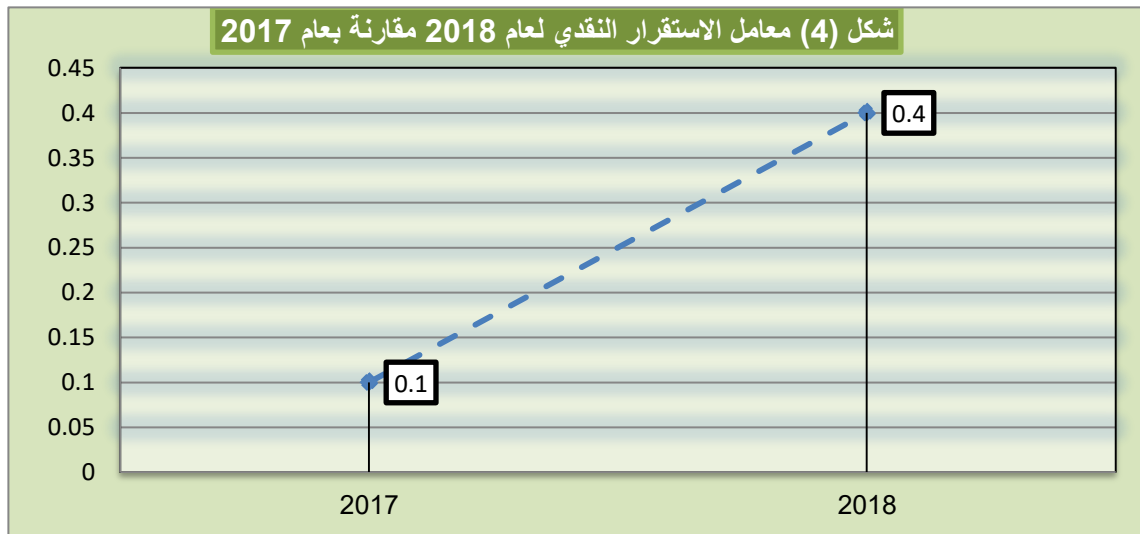
يتضح من بيانات مخفض الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2018 تسجيل نشاط التعدين والمقالع اعلى نسبة ارتفاع بلغت (34.5%)، إذ ارتفع من (67.6) عام 2017 الى (92.3) وذلك نتيجة لارتفاع معدل سعر برميل النفط خلال عام 2018 الى (65.6) دولار مقابل (49.3) دولار لعام 2017، يليه نشاط البناء والتشييد بنسبة (9%) ومن ثم نشاط الكهرباء والماء بنسبه (3.9%)، فيما سجلت باقي الأنشطة (النقل والاتصالات والخرن و والصناعات التحويلية و الزراعة والغابات وصيد الاسماك وتجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه نسب ارتفاع متفاوتة بلغت (1.1%، 0.6%، 0.5%، 0.1%) على التوالي، وهذا يفسر ملامح الركود وتدهور القطاعات الانتاجية في الاقتصاد العراقي في ظل استمرار ضعف الجهاز الانتاجي وهيمنة الاقتصاد الريعي الأحادي الجانب. في حين سجل نشاط خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية انخفاضاً بنسبة (6.8%) بسبب انخفاض نشاط الحكومة العامة بنسبة (8%) ويعزى ذلك الى تراجع الانفاق العام نتيجة للأثر الانكماشى لسياسة مالية الحكومة والناجم عن تراجع الإيرادات النفطية، فيما سجل نشاط المال والتأمين والعقارات والاعمال انخفاضاً بنسبة (-2.5%)، شكل (3).

شكل (3) مخفض الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام 2018

ثالثاً- معامل الاستقرار النقدي (مقياس الضغط التضخمي) لعام 2018 مقارنة بعام 2017

يفسر معامل الاستقرار النقدي (B) بشكل واضح مدى الضغوط التضخمية (الفجوة التضخمية) التي يعاني منها الاقتصاد. وجوهر هذا المقياس هو أن عدم التناسب بين الزيادة في كمية النقود مع الزيادة في الناتج المحلي سيؤدي إلى اختلال بين التيار النقدي وتيار العرض للسلع والخدمات مما يدفع الأسعار نحو الارتفاع المستمر. وكلما اقترب المؤشر (B) من الواحد ازدادت حالة الاستقرار النقدي في البلد وكلما كانت قيمته مساوية للواحد فهذا يعني حصول استقرار نقدي، أما إذا ازداد المعدل عن الواحد فهذا يعني أن هناك ضغوطاً تضخمية وارتفاعات محتملة في الأسعار، وإذا قل المعدل عن الواحد فهذا يعني تلاشي الضغط التضخمي.

بلغ معامل الاستقرار النقدي لعام 2018 (0.4%) مقابل (0.1%) لعام 2017، إذ سجل رصيد عرض النقد بمعناه الواسع (M2) (السيولة المحلية) نهاية عامي 2017 و2018 ارتفاعاً بنسبة (1.5%) و(4.8%) على التوالي، بينما بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي لعامي 2017 و2018 (14.6%)، (11.2%) على التوالي، وهذا يعني اتجاه الاقتصاد العراقي نحو الاستقرار النقدي وعدم وجود ضغوط تضخمية والذي اتضح من خلال معامل الاستقرار النقدي الذي كان مساوياً لـ (0.4%) ، شكل (4).



رابعاً- الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمحتمل وفجوة الناتج للمدة 2018-2008

يمثل متغير فجوة الموارد Output Gap الفارق بين مستويات الناتج المحلي الحقيقي ومستويات الناتج الممكن الوصول اليه Potential Output ، فيما يشير الى مستوى توظيف الموارد في أي دولة ، ففي حال وجود فجوة موارد سالبة يعني ذلك ارتفاع مستويات الناتج الممكن الوصول اليه مقارنة بالمستويات الفعلية للناتج وهو ما يعني وجود موارد معطلة وفي حالة وجود زيادة في مستويات الطلب يمكن استغلال هذه الموارد المعطلة لزيادة الناتج وهو ما يؤدي الى خفض معدلات التضخم وبالتالي تكون العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية ، اما في

حالة وجود فجوة موارد موجبة فأن ذلك يعني ان مستويات الناتج الحقيقي تفوق مستويات الناتج المحتمل وبالتالي فأن زيادة مستويات الطلب في هذه الحالة تؤدي لارتفاع مستويات الأسعار كونها تمثل ضغطاً على الموارد المحدودة وبالتالي تكون العلاقة بين المتغيرين طردية. وتعد فجوة الناتج من المتغيرات الحقيقية المؤثرة في الاقتصاد وفي معدلات التضخم وأسعار الفائدة.

جدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والناتج المحتمل وفجوة الناتج للمدة 2008-2018

مليار دينار

السنة	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة	الناتج المحتمل	فجوة الناتج بالاسعار الثابتة
2008	120627	119381	1246
2009	124703	1289968	-4293.8
2010	132687	138658.6	-5971.6
2011	142700	148352.5	-5652.5
2012	162588	158005.2	4582.8
2013	174990	167486.7	7503.3
2014	178951.4	176712.8	2238.6
2015	183616.3	185674.4	-2058.1
2016	208932.1	194384.8	14547.3
2017	201059.4	202836.6	-1777.2
2018	199129.3	211168	-12038.7

يلاحظ من تحليل بيانات الجدول (4) ، ان فجوة الناتج كانت سالبة ولأغلب السنوات ماعدا الأعوام 2012 و 2013 و 2014 و 2016 وهذه السلبية في فجوة الناتج تعكس الاختلال الكبير الذي يعانيه الناتج الحقيقي في الاقتصاد العراقي و ابتعاده عن المعدل المحتمل له نتيجة لما يتصف به الاقتصاد العراقي من الريعية واختلال الهيكل الإنتاجي واعتماده على الاستيرادات لسد النقص الحاصل في العرض السلعي وهذا ينعكس في ان يبتعد الناتج المحتمل بشكل كبير عن الناتج الفعلي المتحقق لعدم المرونة وضعف الاستجابة للتغيرات التي تحصل في الاقتصاد.

خامساً- الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي للمدة 2016-2018

تتضح الفجوة التضخمية عندما يكون فيها الطلب الكلي المخطط أكبر من العرض الكلي حيث ان مستوى الناتج لا يستجيب لمستوى الانفاق الكلي إذ ان ارتفاع حجم الطلب الكلي وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي الى وجود فجوة بينهما تنعكس في ارتفاع الأسعار.

يلاحظ من الجدول (5) ان الفجوة التضخمية لعام 2018 كانت سالبة، إذ بلغت (-4803.2) مليار دينار، وهذا يعود الى السيطرة على الاصدار النقدي وتطور نمو عرض النقد والذي يعكس اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية حصينة نجحت في توفير قاعدة استقرار نقدي ومالي وذلك من خلال ضبط نسبة التضخم والحفاظ على المستوى العام للأسعار.

جدول (5)

الفجوة التضخمية في الاقتصاد العراقي للمدة 2016-2018 (مليار دينار)

المؤشرات	2018	2017	2016
الرقم القياسي (نقطة)	104.7	104.3	104.1
معدل التضخم السنوي %	0.4	0.2	0.4
عرض النقد M1 (مليار دينار)	74034.6	71161.5	70733
معدل تغير M1 %	4.03	0.6	8.1
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (GDP) مليار دينار	199129.3	201059.4	208932.1
معدل تغير GDP %	-1	-3.8	13.8
الفجوة التضخمية %	-5.03	-4.4	5.7
تغير GDP	-1930.1	-7872.7	25315.8
تغير M1	2873.1	428.5	5298
الفجوة التضخمية بالأرقام المطلقة (مليار دينار)	-4803.2	-8301.2	20017.8

سادساً -التضخم المستورد للمدة (2014- 2018)

يتأثر الاقتصاد العراقي بتضخم الشركاء التجاريين وذلك بسبب زيادة اعتماده على الواردات الأجنبية او ما يعرف (بالتضخم المستورد) والذي ينعكس سلباً على اقتصاده، لأنه يخلق ما يسمى بـ (حالة التوقعات التضخمية) التي هي أخطر من التضخم بحد ذاته لاسيما على موازنات الدول لأنها تسرع من وتيرة تصاعد الرقم القياسي للأسعار، فيما يعتبر تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين من اهم المحددات التضخمية الطويلة الاجل، فضلاً عن ان زيادة مستوى النمو الاقتصادي قد لا تؤدي بالضرورة الى تراجع معدلات التضخم وذلك لتركز هذا النمو بشكل كبير في القطاع النفطي وليس في القطاعات غير النفطية والتي يساعد نموها على امتصاص الضغوط التضخمية، إلا ان الاستقرار الحاصل حالياً في سعر صرف الدينار العراقي أولاً والذي ادى الى استقرار التعاملات نسبياً والتي تمثلت بوضوح من خلال مؤشر سرعة دوران النقود أولاً والذي سجل (3.4) عام 2018 مقارنة بـ (3.2) عام 2017 والذي ابقى

على تدفق الاستيراد مستقرا ،ومعامل الاستقرار النقدي الذي سجل ما نسبته (0.4%) مقابل (0.1%) لعام 2017 والذي انعكس في استقرار معدلات التضخم (العام والاساس) ثانياً والتي سجلت (0.4%) و(0.2%) على التوالي يعود الى الاجراءات الناجعة للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ضمن أهدافه التشغيلية ، بالنظر لعدم توفر بيانات تتضمن اثر تغيرات السلع والخدمات المستوردة في مكونات المجموعات الرئيسية والفرعية للرقم القياسي للأسعار والذي يعد الحساب الادق للمساهمة النسبية للتضخم المستورد في تحقيق التغيرات في الرقم القياسي العام ، تم احتساب التضخم المستورد عن طريق حساب الاثر على المستوى الكلي من خلال قسمة الواردات على الناتج وضربها في معدلات التضخم العالمية.

يتسم الاقتصاد العراقي بانكشافه للعالم الخارجي وبدرجة عالية كنتيجة طبيعية لتدني مساهمة القطاعات السلعية (عدا النفط) في توليد الناتج المحلي الاجمالي وان مكونات سلة المستهلك العراقي استيرادية بامتياز وبنسبة تقع ما بين (70%-80%)، إذ توفر الاستيرادات أغلب احتياجات العراق من السلع الوسيطة والنهائية، لذا فإن الصدمات الخارجية المختلفة ستكون لها مردوداتها السلبية في الاقتصاد لاسيما وان العراق يفتقد الى قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وقوية توفر بالقدر الكافي احتياجاته ومن مختلف السلع.

يلاحظ من الجدول (6) ان معدل التضخم المستورد للمدة (2014-2018) بلغ (44.6%) وان اعلى نسبة للتضخم المستورد سجلت عام 2018 إذ بلغت (54.2%)، فيما تم احتواء هذا التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ونجاحها في استيعاب الصدمات الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد.

جدول (6)
التضخم المستورد للمدة (2014 - 2018)

السنة	التضخم العالمي	الاستيرادات مليار دينار	ناتج محلي اجمالي بالأسعار الجارية مليار دينار	التضخم المستورد
2014	2.29	71518.5	266332.7	53.2
2015	1.43	72359.1	194681	50.1
2016	1.47	67075.9	196924.1	46.4
2017	2.19	47873.7	225722.4	54.2
2018	2.5	54426.1	251064.5	54.2



البنك المركزي العراقي

الفصل الثاني

دور السياسة النقدية في استهداف سعر الصرف وسعر الفائدة وضبط التضخم

The role of monetary policy in targeting the exchange rate and interest rate and controlling inflation

أولاً- تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة لعام 2018 مقارنة بعام 2017

ان تركيبة الاقتصاد العراقي المعتمد على عوائد تصدير الموارد الطبيعية في تحقيق التدفقات الداخلة وسلوك السوق في توليد التدفقات الخارجة عبر السوق المصرفية، جعل السياسة النقدية في حالة التغطية الكاملة للنقد الأساس (صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية) بالعملة الأجنبية من جانب المطلوبات النقدية وهي حالة مستمرة في تشكيل النظام النقدي كون الاقتصاد العراقي هو ريعي وبامتياز. لذا فإن الميزانية العمومية للبنك المركزي في جانب موجوداتها مالت تركيبها لمصلحة الموجودات الأجنبية وليس الموجودات المحلية. وبهذا غدت الموجودات الأجنبية المكون الرئيس للنقد الأساس.

يعتبر تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من الاهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي والتي حددها في قانونه رقم (56) المادة (3)، وعليه استخدم البنك المركزي سياسة استقرار سعر صرف الدينار كأداة اساسية في تحقيق الاستقرار السعري في العراق من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، وهذا الامر يتطلب ان يحتفظ البنك المركزي باحتياطيات رسمية تغطي او ما تعادل (100%) من حجم الدينائر التي يصدرها وتصبح خارج خزائنه للحفاظ على استقرار الاسعار.

تشير البيانات الى ارتفاع العملة المصدرة بنسبة ضئيلة بلغت (0.1%) لتسجل (44.3) ترليون دينار في 2018/12/31 مقابل (44.2) ترليون دينار في 2017/12/31، بالمقابل سجلت الاحتياطيات الرسمية (57.9) و (76.0) ترليون دينار لعامي 2017 و 2018 على التوالي، جدول (7).

جدول (7) يوضح نسبة الاحتياطيات الرسمية الى العملة المصدرة لعامي 2017 و 2018			
مليار دينار			
السنة	الاحتياطيات الرسمية	العملة المصدرة	نسبة الاحتياطيات الرسمية / العملة المصدرة %
2017	57.9	44.2	131
2018	76.0	44.3	172

ثانياً - سعر الصرف وفجوة سعر الصرف للمدة 2008-2018

ان قيام البنك المركزي بتبني مثبت اسمي لسعر الصرف جعل منه أداة مهمة في مكافحة التضخم وعبر آلية السوق من خلال تدخل البنك المركزي بالسوق من اجل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية ورفع قيمتها إزاء العملات الأخرى ومن أهمها الدولار.

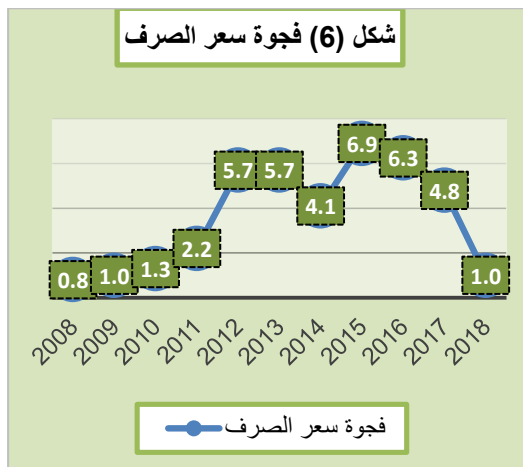
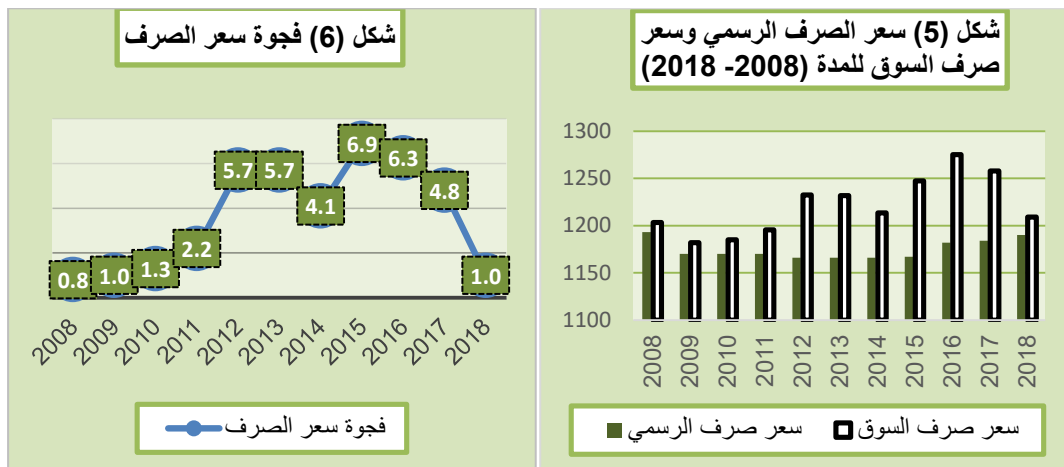
يوضح الجدول (8) ملامح الاقتراب الكبير بين السعر الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي ، (تقلص الفجوة بين السعر الرسمي المعتمد وأسعار السوق)، إذ تقلصت الفجوة من (4.8%) 2017 الى (0.8%) لعام 2018 فيما تحقق الاستقرار في سعر الصرف من خلال الحفاظ على قيمة الدينار العراقي وانعكاس ذلك في ضبط نسبة التضخم والوصول بها إلى مستويات متدنية نقل عن (1%) للحفاظ على المستوى العام للأسعار.

جدول (8)

سعر الصرف وفجوة سعر الصرف للمدة 2008-2018

السنة	سعر الصرف الرسمي دينار/ دولار	سعر صرف السوق دينار/ دولار	فجوة سعر الصرف %
2008	1193	1203	0.8
2009	1170	1182	1.0
2010	1170	1185	1.3
2011	1170	1196	2.2
2012	1166	1233	5.7
2013	1166	1232	5.7
2014	1166	1214	4.1
2015	1167	1247	6.9
2016	1182	1275	6.3
2017	1184	1258	4.8
2018	1190	1209	1.0

المصدر : دائرة الاحصاء والأبحاث /النشرة الإحصائية لسنوات متفرقة .



وتجدر الإشارة الى حفاظ الدينار العراقي على قوته الشرائية خلال هذا العام ،جدول (8)

القوة الشرائية للنقود = $1 / \text{الرقم القياسي العام} \times 100$

$$100 \times 104.7 / 1 =$$

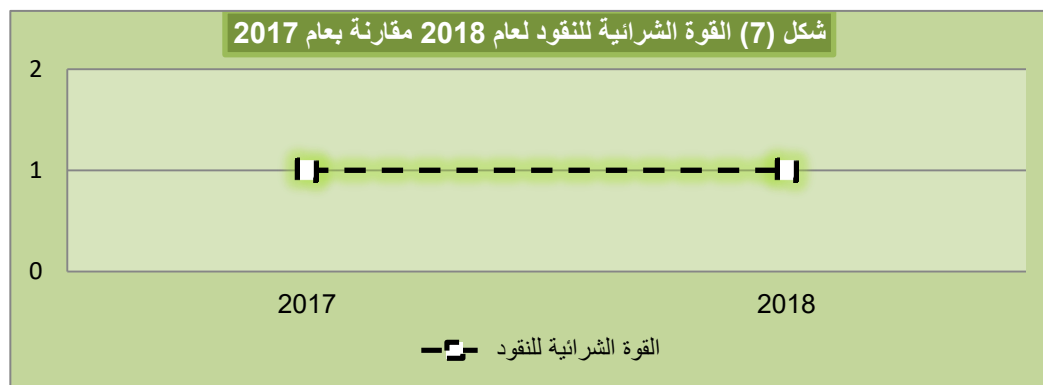
$$1 =$$

القوة الشرائية للنقود = $1 / \text{الرقم القياسي العام بعد الاستبعاد} \times 100$

$$100 \times 105.3 / 1 =$$

$$1 =$$

جدول (9) القوة الشرائية للنقود لعام 2018 مقارنة بعام 2017		
السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس (100=2012)	القوة الشرائية للنقود
2017	104.3	1.0
2018	104.7	1.0



ثالثاً - العلاقة بين سعر السياسة والتضخم للمدة 2018-2014

اتخذ سعر السياسة (سعر الفائدة قصير جداً) المثبت الاسمي الداخلي مساراً طردياً بعلاقته بمعدلات التضخم جدول (10) من خلال استمراره بالتراجع تماشياً مع انخفاض معدلات التضخم، إذ سجلت أسعار الفائدة قيم موجبة.

جدول (10)

العلاقة بين سعر السياسة والتضخم للمدة 2018-2014

السنة	سعر السياسة (سعر فائدة البنك)	معدل التضخم السنوي %
2014	6.00	2.2
2015	6.00	1.4
2016	4.33	0.5
2017	4.00	0.2
2018	4.00	0.4

المصدر: البنك المركزي العراقي / النشرة الإحصائية السنوية 2016-2018.

ويوضح الجدول (11) العلاقة العكسية بين تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص وأسعار الفائدة ففي عام 2015 انخفض سعر الفائدة من (6.0 %) الى (4.33 %) بالمقابل انخفض تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص عام 2015 من (16812.0) مليار دينار عام 2016 وهذا يوضح الدور الضعيف لسعر السياسة وغير المطابقة للنظرية الاقتصادية في تحول العلاقة السلبية بين الفائدة وتراكم رأس المال الثابت الى علاقة إيجابية وذلك يعود الى تشوه الهيكل الاقتصادي وعدم استجابة الناتج للتغيرات في سعر الفائدة.

جدول (11)

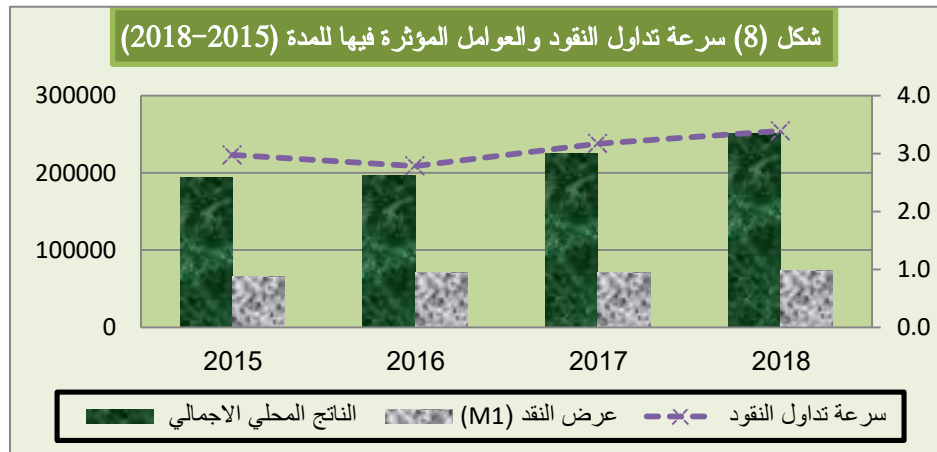
العلاقة بين سعر السياسة واجمالي تراكم رأس المال الثابت لعامي (2015 – 2016)*
(مليار دينار)

السنة	اجمالي تراكم رأس المال الثابت للقطاع الخاص	سعر السياسة (سعر فائدة البنك)
2015	16812.0	6.00
2016	11313.6	4.33

المصدر: وزارة التخطيط / المجموعة الإحصائية 2016.
البنك المركزي العراقي / النشرة الإحصائية السنوية 2016.

رابعاً - سرعة تداول النقود للمدة 2015-2018

يعتبر مؤشر سرعة تداول النقود مؤشراً تحليلياً لمعدل التضخم ويكشف في احيان كثيرة واقع معدل التضخم ، حيث يتضح ان سرعة تداول النقود انخفضت من (3.0) مرة في عام 2015 الى (2.8) مرة في عام 2016 ثم عادت وارتفعت الى (3.2) ، (3.4) مرة في عامي 2017 و 2018 على التوالي ، وهذا يعني ان عدد المرات التي ينفق فيها الدينار العراقي الواحد خلال السنة قد عاد للانتعاش مرة اخرى ، وهذا نتيجة السياسات المتبعة من قبل الحكومة والبنك المركزي لتلافي الوقوع في ازمة مالية في الاقتصاد العراقي جدول (12).



جدول (12) سرعة تداول النقود والعوامل المؤثرة فيها للمدة 2015-2018

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليار دينار) (1)	عرض النقد (M1) مليار دينار (2)	سرعة تداول النقود (2/1)
2015	194681	65,435	3.0
2016	196924.1	70,733	2.8
2017	225722.4	71,162	3.2
2018	251065.0	74,035	3.4

* تم استبعاد بيانات 2017 كونها بيانات أولية.



البنك المركزي العراقي

الفصل الثالث

التنبؤ بالتضخم

Forecast Inflation

الافاق المستقبلية لمعدلات التضخم في العراق

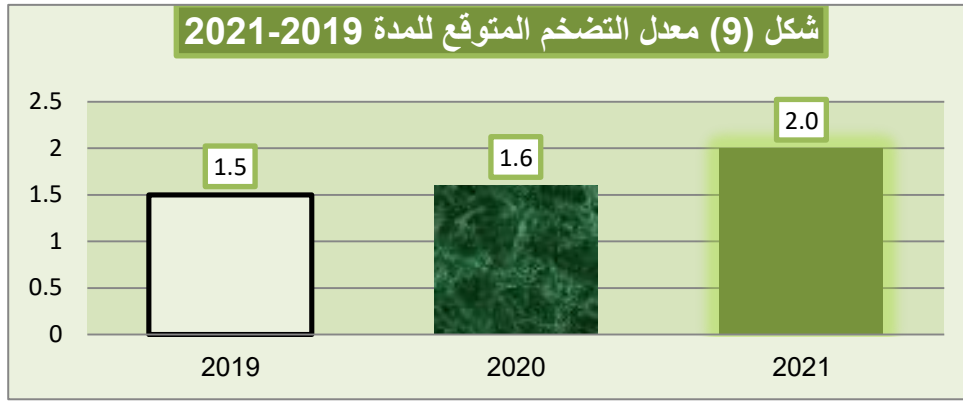
يعتمد المنهج المستخدم في تحليل التضخم والتنبؤ به لأغراض هذا التقرير على ثلاث متغيرات أساسية: الأول النمو الاقتصادي، الثاني أسعار الصرف، والثالث مؤشر أسعار السلع العالمية. وقد بنيت التنبؤات الأساسية لأداء التضخم في العراق خلال العام 2019 على مجموعة من الافتراضات الأساسية، وتداعياتها على الحالة الاقتصادية وهي:

- تحسن افاق النمو بفضل التحسن وتحقق بيئة أكثر استقراراً لتنفيذ السياسات التنموية. إضافة الى التأثير الإيجابي المتوقع في مستويات النشاط في القطاع النفطي مع انتظام تدفق الامدادات وتحسن طاقات التصدير مع توقع زيادة كميات الإنتاج في ظل قيام الدولة بسداد مستحقات شركات انتاج النفط. من جهة أخرى سيستفيد الاقتصاد العراقي ايجابياً من تطبيق الإصلاحات الهيكلية بموجب اتفاقية الاستعداد الائتماني. (Stand By Arrangement (SBA) التي ابرمها مع صندوق النقد الدولي لدعم برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي.
 - الانتعاش التدريجي للاستثمارات من اجل إعادة الاعمار، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتهيئة الأرضية لتحقيق الشراكة معه من اجل تطوير الاقتصاد العراقي ستعمل على دفع النمو الاقتصادي خصوصاً ان العراق يمتلك الإمكانيات التي تجعله مكاناً مشجعاً ومحفزاً وجاذباً للاستثمار في قطاعات إنتاجية كثيرة ومتنوعة بالاستفادة من الدعم الدولي والإقليمي.
 - تحسن النمو في القطاعات غير النفطية على خلفية تحسن الأوضاع الداخلية والذي سينعكس في دعم الطلب الداخلي، ويستفيد منه عدد من القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الزراعة على ضوء استعادة الأراضي الزراعية.
 - تراجع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق مع تحسن مستوى النشاط الاقتصادي.
- ووفق الافتراضات سالفة الذكر يمكن طرح أفضل سيناريوهات للتنبؤ بالتضخم، وهذه السيناريوهات تتمثل بالآتي:

السيناريو الأول

التنبؤ بمعدل التضخم العام للمدة 2019-2021

اعتماد معدل النمو الاقتصادي المتوقع من قبل البنك الدولي (بحسب تقرير آفاق نيسان 2019) والبالغ (3.8%) و (1.7%) عامي 2019 و 2020 على التوالي مع ثبات العوامل الأخرى للتنبؤ بمعدل التضخم والذي يتوقع ان يبلغ (1.5%) و (1.6%) و (2.0%) للمدة 2019-2021 على التوالي، بفضل التحسن المسجل في الأوضاع الداخلية التي من شأنها توفير بيئة أكثر استقراراً لتنفيذ السياسات التنموية، والانتعاش التدريجي للاستثمارات من اجل إعادة الاعمار، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتهيئة الأرضية لتحقيق الشراكة معه من اجل تطوير الاقتصاد العراقي، ونمو الناتج غير النفطي ايجابياً على خلفية تحسن الأوضاع الداخلية حيث سيدعم الطلب الداخلي، نمو عدد من القطاعات الاقتصادية لاسيما قطاع الزراعة .



السيناريو الثاني

أ- **النتيـؤ بمعدـل التضخم الاساس**، اعتماد سعر الصرف الرسمي البالغ (1190) دينار للدولار الواحد لعامي 2019 و 2020 على التوالي للنتيؤ بمعدـل التضخم في ظل التوقع بالتزام البنك المركزي بالمحافظة على سعر الصرف (أعلاه) مع ثبات العوامل الأخرى ومن المتوقع ان يبلغ معدل التضخم الأساس (2.4%) و (2.1%) و (1.9%) للمدة 2021-2019 على التوالي.



ب- **اعتماد فجوة سعر الصرف للنتيؤ** في ظل التزام البنك بتقليص الفجوة بين السعر الرسمي المعتمد وأسعار السوق للنتيؤ بمعدـل التضخم من خلال التعليمات والإجراءات الجديدة التي تم اتباعها في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية، من المتوقع ان يبلغ معدل التضخم الاساس (2.3%) و (2.0%) و (1.7%) للمدة 2021-2019 على التوالي.



السيناريو الثالث

التنبؤ بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في أهم ثلاث مجموعات سلعية أو خدمية (وفقاً للوزن النسبي في إجمالي السلة) المتضمنة في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للمدة 2019-2021 :

تشير التوقعات لمؤشر اسعار المستهلك لاهم ثلاث مجموعات سلعية او خدمية وفقاً للوزن النسبي الى ارتفاع الضغوط التضخمية في اسعار قسيمي (السكن ، المياه ، الغاز ، الكهرباء) و (النقل) لتسجل (112.6، 126.8، 130.9) و (99.1، 100.5، 101.8) نقطة للمدة 2019-2021 على التوالي ، ويعزى سبب ذلك الى التوقعات العالمية بارتفاع اسعار الطاقة ، فيما شهدت اسعار قسم (الاعذية والمشروبات غير الكحولية) انخفاضاً لتسجل (95.0، 91.7، 93.3) نقطة للمدة 2019-2021 على التوالي، وجاءت التوقعات متوافقة مع توقعات منظمة الفاو للأغذية بانخفاض فاتورة استيراد الأغذية العالمية في ظل وفرة المعروض من السلع الغذائية الأساسية .

جدول (13) التنبؤ بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في أهم ثلاث مجموعات سلعية أو خدمية (وفقاً للوزن النسبي في إجمالي السلة) للمدة 2019-2021

بيانات مقدرة				بيانات فعلية			
النقل	السكن ، المياه ، الكهرباء ، لغاز	الاعذية والمشروبات غير الكحولية	السنوات	النقل	السكن ، المياه ، الكهرباء ، الغاز	الاعذية والمشروبات غير الكحولية	السنوات
99.1	112.6	95.0	2019	93.9	102.3	102.3	2015
100.5	126.8	93.3	2020	95.0	114.1	99.1	2016
101.8	130.9	91.7	2021	95.0	116.7	97.2	2017
-----	-----	-----	-----	98.5	115.4	97.5	2018

شكل (12) الرقم القياسي لأسعار المستهلك في أهم ثلاث مجموعات سلعية أو خدمية (وفقاً للوزن النسبي في إجمالي السلة)

